

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY
UNITED ARAB EMIRATES

ARTICLE 13 UNCAC

AWARENESS-RAISING MEASURES AND EDUCATION

UNITED ARAB EMIRATES (THIRTEENTH MEETING)

أولاً: بشأن تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

أما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع، فقد أجرت بعض الجهات في دولة الإمارات العربية المتحدة مسابقات الهاكاثون لإشراك الجمهور في تطوير الحلول ذات الصلة، وقد أظهرت الحكومة التزامها بالشفافية من خلال إطلاق بوابة البيانات المفتوحة مع البيانات الأساسية من بياناتي التي توفر بيانات عامة حول الاقتصاد والتعليم، الحكومة، الصحة، التكنولوجيا... إلخ، هذا وقد تم اعتماد دليل إرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة في الجهات الحكومية صادر من حكومة الإمارات الذكية، ويتم نشر المعلومات من خلال مختلف وسائل الاعلام والاتصال بما فيها المواقع الالكترونية للجهات الحكومية، ويتم اضافة التشريعات والنظم المحدثة ذات الصلة بعمل الجهات بشكل مباشر في مختلف منصاتها، كما بين الدليل تعريف البيانات المفتوحة وسمات هذه البيانات وفوائد هذه البيانات والتزامات الجهات الاتحادية بشأنها، كما وقد نص الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة فيما يتعلق بالموجهات العامة للبيانات المفتوحة على أنه يجب نشر مجموعات البيانات مع مراعاة قيود الخصوصية أو السرية أو أي قيود أخرى، وبناءً على الدليل تقوم الجهات الاتحادية باستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص فيه في وثيقة المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية بناءً على ما توصي به الأمم المتحدة، ونظام البيانات المفتوحة متوفر ضمن جميع المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية، بما فيها مبادرة حكومة الإمارات الذكية.

ثانياً: بشأن الممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب في مجال منع ومكافحة الفساد:

1. خطة البرامج التوعوية للمؤسسات التعليمية في مجال حماية المال العام ومكافحة الفساد:-
أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة خطة البرامج التوعوية للجامعات في الدولة وذلك في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام، تمييزاً للدور الكبير الذي تقوم به تلك المؤسسات في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والتوعية في سبيل القضاء على منابغ الفساد وتدارك آثاره السلبية، حيث يركز الهدف الرئيسي من الخطة على توعية الشباب في الجامعات بمخاطر الفساد وطرق الحد منه.

وجاءت هذه المبادرة انطلاقاً من حرص الدولة على محاربة الفساد وإيماناً منها بضرورة التعاون مع كافة قطاعات المجتمع وعلى وجه الخصوص المؤسسات التعليمية وذلك لتقديم حلول ناجعة لمواجهة، وتماشياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يتولى ديوان المحاسبة متابعة تنفيذها بصفته السلطة المركزية في الدولة، ويأتي دور الديوان في هذا الجانب من اهتمامه بضرورة وعي النشئ بمخاطر الفساد والعمل على الحد منه، لاسيما وأن الاتفاقية المذكورة تشجع الدول المصادقة عليها على عقد مثل هذه البرامج في المادة 13 منها.

ويتمثل الهدف العام من الخطة في توعية الشباب بمخاطر الفساد وطرق الحد منه، وإرساء مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة في تلك المؤسسات، كما وحددت الخطة الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في إنجاح منظومة التوعية بمخاطر الفساد ومنها القيام بزيارات ميدانية لتلك المؤسسات التعليمية وعقد ورش عمل وبرامج وندوات للطلاب والطالبات، فضلاً عما يسعى إليه الديوان من إدراج مادة علمية حول مكافحة الفساد والرقابة على المال العام ضمن المناهج المعتمدة لدى تلك المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التوعوية من خلال عقد عدداً من البرامج التوعوية للمؤسسات التعليمية في الدولة والتي حملت عنوان " ديوان المحاسبة واختصاصاته في الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد"، وقد استهدف هذا البرنامج عدداً كبيراً من طلاب كليتي القانون والإدارة والاقتصاد لدى بعض المؤسسات التعليمية في الدولة، وقد تبين من الإحصائيات بأن عدد الطلاب الذين حضروا البرنامج التوعوي في مقر تلك المؤسسات يفوق 500 طالب وطالبة، وأنه جاري العمل في الوقت الحالي على عقد البرنامج لباقي الطلاب والطالبات في المؤسسات التعليمية الأخرى.

وتأتي مبادرة ديوان المحاسبة في إطلاق الخطة التوعوية تأكيداً على دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي بين الطلاب والموظفين حول خطورة الفساد المالي وأسبابه وطرق الحد منه، كضرورة مهنية وعلمية تستدعي التميز المهني في ممارسة المهام الرقابية، والمشاركة في تحسين مستوى التحكم المؤسسي والأداء والمساءلة في القطاع الحكومي، وحماية المال العام، والنهوض بالمستوى المهني للكوادر الوطنية، وهي الرسالة التي يسعى ديوان المحاسبة إلى تحقيقها في أدائه لمهامه الرقابية.

يضاف إلى ما تقدم، فقد توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع بعض المؤسسات التعليمية بهدف استقطاب وتكوين كوادر إماراتية شابة من طلبة وخريجي تلك المؤسسات وتأهيلها للعمل في مجال الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد.

2. المقررات والمناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية: -

تُقدم مادة الدراسات الاجتماعية التي طرحتها وزارة التربية والتعليم دراسة منهجية معمقة للمعلومات والمهارات والمفاهيم لعدة تخصصات منها الاقتصاد والقانون، وهي تخصصات تركز الأنظار على الروابط والعلاقات التي تجمع بين مختلف الشعوب والأمم والعلاقة بين العلم والتقنية والمجتمع، فضلاً عن أن الدراسات الاجتماعية تساعد الشباب في

تطوير معارفهم ومهاراتهم المختلفة الضرورية لاتخاذ قرارات صائبة كأعضاء فاعلين في مجتمع يسوده التنوع الثقافي ضمن عالم مترابط ومتصل فيما بينه، وتبرز الصفات الحميدة لديهم كالصدق والأمانة والنزاهة والمسؤولية المجتمعية.

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، قامت وزارة التربية والتعليم بوضع مجموعة من معايير التعلم من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر ترشد المعلمين وتوجههم نحو تبني منهاج دراسي لمادة الدراسات الاجتماعية، يتصف بأنه أكثر صلة بالواقع وأكثر صرامة وشمولية ويستهدف الجيل القادم من الطلاب.

- أبرز نتائج التعلم لمادة التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية:-

قامت وزارة التربية والتعليم بوضع معايير تبين نتائج تعلم الطالب أثناء فترة دراسة مادة الدراسات الاجتماعية في جميع مراحل الدراسة، فعلى سبيل المثال، إن معيار التعلم في المرحلة التأسيسية الأولى بالنسبة لمحور الاقتصاد يتمثل في اظهار الطالب معرفة بالمبادئ والأنظمة الاقتصادية وكيفية عمل الأسواق ودور الحكومة في تطوير الاقتصاد الوطني والعالمي، في حين أن نتائج التعلم هي كالآتي:

- يتعرف الطالب المفاهيم والمصطلحات الأساسية لعلم الاقتصاد (الممتلكات الشخصية – الممتلكات العامة).
- يشارك الطالب في أنشطة تبين دوره في المحافظة على الممتلكات العامة ويحدد الاحتياجات الأساسية للأشخاص.
- يشارك الطالب في الأنشطة التوعوية المرتبطة بأهمية المحافظة على الممتلكات العامة.
- أما في المراحل الأخرى المتقدمة، فإن نواتج التعلم التي سيكتسبها الطالب من خلال دراسته لمادة الدراسات الاجتماعية فهي قد تكون على الوجه الآتي:-
- يحدد الطالب وسائل كسب المال وإنفاقه وتوفيره.
- يحلل الأدوار الوظيفية للمؤسسات الحكومية في الدولة.
- يوضح حقوق ومسؤوليات الفرد كعضو في المجتمع.
- يوضح علاقة المواطنة الصالحة بالتمسك بالقيم والمبادئ الفاضلة كالصدق والأمانة والنزاهة.
- يميز القضايا والمجالات المتضمنة حقوق الفرد ومسؤولياته وأدواره لتعزيز الصالح العام كالإبلاغ عن الجرائم.
- يناقش قيمة المحاسبة الذاتية وكيفية تطبيقها.
- يشرح العلاقة بين الأموال العامة والنفقات العامة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

3. فعالية الهاكثون للشباب لإشراكهم في مجال مكافحة الفساد:

تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جاء إطلاق "المبادرة الشبابية لمكافحة الفساد" والتي تهدف إلى تمكين الشباب من تصميم أساليب وأدوات مبتكرة لمكافحة ومنع الفساد عالمياً، انضم نخبة من الشباب إلى فريق من الخبراء المختصين في مجال مكافحة الفساد ليعملوا معاً على صياغة ووضع حلول لهذا التحدي العالمي من خلال طرح أفكار تنشيطية مختلفة في هذا الخصوص بموقع الحدث.

وقد عقدت هذه الفعالية تزامناً مع الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2019، ويهدف الهاكاثون إلى تمكين الشباب من ابتكار وتصميم أساليب وأدوات مبتكرة قائمة على التكنولوجيا لمكافحة الفساد، هذا الحدث المنظم من ديوان المحاسبة في دولة الإمارات وشركائها الاستراتيجيين الهيئة الاتحادية للشباب، وزارة التربية والتعليم، هيئة تنظيم الاتصالات ومكتب الذكاء الاصطناعي، وانطلاقاً من أهمية تمكين الشباب، يثق ديوان المحاسبة بضرورة إشراك الشباب في المجتمع الإماراتي من خلال تشجيعهم وإطلاق إمكاناتهم ليكونوا لاعبين فاعلين في تحسين وسائل وأساليب مكافحة الفساد) وتم رصد الجوائز لهذه المشاركة.

علاوة على ما تقدم، فقد نظم ديوان المحاسبة عدداً من الفعاليات والمبادرات الخاصة باليوم العالمي لمكافحة الفساد بهدف تعزيز الجهود الوطنية والدولية في سبيل منع ومكافحة الفساد على أوسع نطاق، ومن بين أهم تلك الفعاليات المؤتمر الافتراضي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق 9 ديسمبر 2020، الذي نظمه الديوان بصفتة رئيساً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورئيساً لفريق الخبراء التابع لمنظمة الانتوساي المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين منظمة الانتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون بين كلا الطرفين.

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY ARMENIA

ARTICLE 13 UNCAC

AWARENESS-RAISING MEASURES AND EDUCATION

UNITED ARAB EMIRATES (EIGHTH MEETING)

1. المعلومات المتعلقة بمناهج التعليم المدرسية والجامعية الخاصة بجهود مكافحة الفساد :-

أولاً:- الخطة التوعوية للمؤسسات التعليمية في مجال حماية المال العام ومكافحة الفساد :-

أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة بديوان المحاسبة خطة البرامج التوعوية للمؤسسات الدولية التعليمية في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام، وذلك تمييزاً للدور الكبير الذي تقوم به تلك المؤسسات في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والتوعية في سبيل القضاء على منابع الفساد وتدارك آثاره السلبية.

وجاءت هذه المبادرة انطلاقاً من حرص الدولة على محاربة الفساد وإيماناً منها بضرورة التعاون مع كافة قطاعات المجتمع وعلى وجه الخصوص المؤسسات التعليمية وذلك لتقديم حلول ناجعة لمواجهة، وتماشياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يتولى ديوان المحاسبة متابعة تنفيذها بصفته السلطة المركزية في الدولة، ويأتي دور الديوان في هذا الجانب من اهتمامه بضرورة وعي النشئ بمخاطر الفساد والعمل على الحد منه، لاسيما وأن الاتفاقية المذكورة تشجع الدول المصادقة عليها على عقد مثل هذه البرامج في المادة 13 منها.

وفي سبيل تنفيذ الخطة التوعوية، عقد ديوان المحاسبة عدة اجتماعات مع أهم المؤسسات التعليمية من جامعات وكليات في دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك بشأن اطلاق الخطة التوعوية لطلاب تلك المؤسسات التعليمية، وتناولت الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي تلك المؤسسات عرض الأطر العامة لخطة البرامج التوعوية وبيان أهدافها، حيث يتمثل الهدف العام منها في توعية الشباب بمخاطر الفساد وطرق الحد منه، وإرساء مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة في تلك المؤسسات.

كما وحددت الخطة الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في إنجاح منظومة التوعية بمخاطر الفساد ومنها القيام بزيارات ميدانية لتلك المؤسسات التعليمية وعقد ورش عمل وبرامج وندوات للطلاب والطالبات، فضلاً عما يسعى إليه الديوان من إدراج مادة علمية حول مكافحة الفساد والرقابة على المال العام ضمن المناهج المعتمدة لدى تلك المؤسسات.

❖ أهداف الخطة التوعوية:-

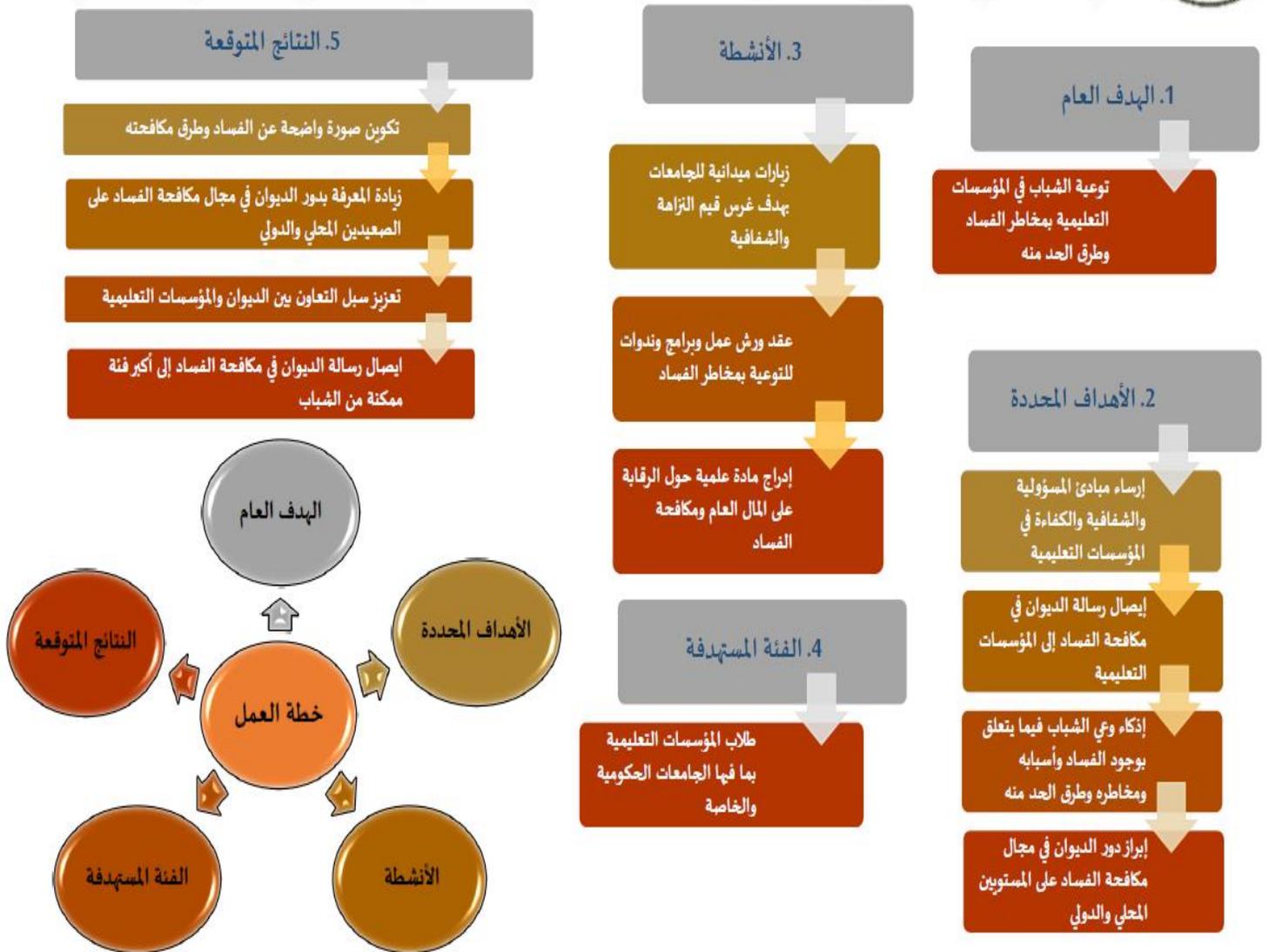
يتمثل الهدف العام من إعداد الخطة في توعية الشباب بمخاطر الفساد وطرق الحد منه، في حين أن هنالك أهداف محددة من هذه الخطة تتمثل في الآتي:-

- أ- إرساء مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة في المؤسسات التعليمية بالدولة.
- ب- إيصال رسالة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد إلى المؤسسات التعليمية.
- ت- تعزيز التعاون بين ديوان المحاسبة والمؤسسات التعليمية في الدولة.
- ث- إذكاء وعي الشباب فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه ومخاطره وطرق الحد منه.
- ج- إبراز دور ديوان المحاسبة في مجال مكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي.

وقد تم في بداية العام الجاري توزيع البرامج التي سيتم عقدها للطلاب والطالبات في المؤسسات الأكاديمية على ثلاثة ورش عمل ، ويبين الجدول التالي البرامج التوعوية للعام 2017، بالإضافة إلى الفئة المستهدفة من كل برنامج:-

م	اسم البرنامج	الفئة المستهدفة
1	ديوان المحاسبة ، اختصاصاته ، مؤيداته الرقابية	كلية القانون ، كلية المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، إدارة شؤون الموظفين ، إدارة الشؤون المالية
2	الفساد ، أنواعه ، مخاطره ، طرق الحد منه	كلية القانون ، كلية المحاسبة
3	دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد	كلية القانون ، كلية المحاسبة
4	أساليب الرقابة على المال العام وأنواعها	كلية المحاسبة
5	آليات التدقيق التي يمارسها الديوان	كلية المحاسبة
6	اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	كلية القانون
7	التحقيق في وقائع الغش والفساد والمخالفات المالية	كلية القانون

أما الرسم التوضيحي التالي، فإنه يبين خطة العمل التي رسمها ديوان المحاسبة للعمل عليها في تنفيذ البرامج التوعوية، وذلك بتحديد الهدف العام والأهداف المحددة والفئات المستهدفة والأنشطة والنتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الخطة على مستوى المؤسسات التعليمية.



وجدير بالذكر أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التوعوية من خلال عقد عدداً من البرامج التوعوية للمؤسسات التعليمية في الدولة والتي حملت عنوان " ديوان المحاسبة واختصاصاته في الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد"، وقد استهدف هذا البرنامج عدداً كبيراً من طلاب كليتي القانون والإدارة والاقتصاد لدى بعض المؤسسات التعليمية في الدولة ، وقد تبين من الإحصائيات بأن عدد الطلاب الذين حضروا البرنامج التوعوي في مقر تلك المؤسسات يفوق 500 طالب وطالبة، وأنه جاري العمل في الوقت الحالي على عقد البرنامج لباقي الطلاب والطالبات في المؤسسات التعليمية الأخرى.

كما وأن خطة البرامج التوعوية التي أطلقها ديوان المحاسبة حظيت باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة، والتي بدورها تداولت هذه المبادرة عبر قنواتها لما في ذلك من أهمية في انجاح منظومة التوعية بمكافحة الفساد على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة.

ويضاف إلى ما تقدم، فقد خلصت الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي المؤسسات التعليمية في الدولة إلى اعتماد عدة توصيات من شأنها أن تسهم في دعم جهود الدولة في مجال مكافحة الفساد ومن أبرزها إدراج مادة علمية معنية بحماية المال العام ومكافحة الفساد.

ثانياً:- توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع بعض المؤسسات التعليمية:-

تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع بعض المؤسسات التعليمية مثل جامعة الامارات العربية المتحدة وجامعة زايد وجامعة الشارقة وكليات التقنية العليا بهدف استقطاب وتكوين كوادر إماراتية شابة من طلبة وخريجي تلك المؤسسات وتأهيلها للعمل في مجال الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد.

وتهدف هذه المذكرات إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات والمؤسسات الحكومية وديوان المحاسبة بصفته الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالدولة والسلطة المركزية المعنية بمتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبموجب هذه المذكرات سيتم عقد ورش عمل تعريفية للطلبة بتلك المؤسسات وذلك بهدف زيادة الوعي لديهم والمعرفة بأهمية التدقيق من أجل حماية المال العام ومكافحة الفساد، كما سيتم إعداد ورش عمل تعريفية ودعوة خريجي الجامعات من التخصصات المطلوبة (مثل القانون والمحاسبة وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال) أو من التخصصات التي يتم تحديدها والاتفاق عليها لتسليط الضوء على الدور الرقابي في التدقيق على الجهات الحكومية ومكافحة الفساد.

وبناءً على هذه المذكرات، سيتم التعاون مع مركز التوظيف وشؤون الخريجين بكل جامعة في توفير فرص تدريب مناسبة للطلبة وكذا في مختلف مجالات توظيف الخريجين، وتسهيل تبادل المعلومات والأهداف وخطط العمل والمبادرات والمقترحات الخاصة بمذكرات التفاهم وإعداد تقرير سنوي حول الأنشطة الخاصة بمجالات التعاون بين الجانبين وتقديم كليهما الدعم والمشاركة للأخرى في الأنشطة التي ينظمها والمشاركة في الفعاليات ذات العلاقة بين الجانبين .

ثالثاً:- المقررات والمناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية :-

تُقدم مادة الدراسات الاجتماعية التي طرحتها وزارة التربية والتعليم دراسة منهجية معمقة للمعلومات والمهارات والمفاهيم لعدة تخصصات منها الإقتصاد والقانون ، وهي تخصصات تركز الأنظار على الروابط والعلاقات التي تجمع بين مختلف الشعوب والأمم والعلاقة بين العلم والتقنية والمجتمع، فضلاً عن أن الدراسات الاجتماعية تساعد الشباب في تطوير معارفهم ومهاراتهم المختلفة الضرورية لاتخاذ قرارات صائبة كأعضاء فاعلين في مجتمع يسوده التنوع الثقافي ضمن عالم مترابط ومتصل فيما بينه، وتبرز الصفات الحميدة لديهم كالصدق والأمانة والنزاهة والمسؤولية المجتمعية.

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، قامت وزارة التربية والتعليم بوضع مجموعة من معايير التعلم من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر ترشد المعلمين وتوجههم نحو تبني منهاج دراسي لمادة الدراسات الاجتماعية، يتصف بأنه أكثر صلة بالواقع وأكثر صرامة وشمولية ويستهدف الجيل القادم من الطلاب.

وعلى الرغم من أن التخصصات الفردية التي تشمل الدراسات الاجتماعية غالبًا ما تُدرّس بشكل مستقل، إلا أن أحد العناصر الأساسية لوثيقة المعايير هو إدماج وتكامل التخصصات والمحتوى ومهارات القراءة والكتابة وتطبيق المعارف، فضلاً عن إدماج الدراسات الاجتماعية مع محتوى المواد والتخصصات الأخرى، كما سيتكون لدى الطلبة الذين يستوفون معايير التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية فهماً أعمق للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، وسيدركون أيضاً كيفية مساهمة مفاهيم ومبادئ الدراسات الاجتماعية في تفسير تصرفات وسلوكيات البشر، ممّا يُعدّهم للحياة الوظيفية وخوض تجربة التعلم مدى الحياة.

❖ وضع سجل مواصفات الطالب الإماراتي:

يحتوي سجل مواصفات الطالب الإماراتي على مواضيع من شأنها توجيه النمو المتكامل للطلاب، مثل التفكير الناقد وإبداء حس المسؤولية وفهم الاجراءات من خلال تعديل سلوكه تبعاً لها بحيث يصبح واعياً بالعواقب الناتجة عن سلوكه. ويستند هذا السجل إلى قيم وطنية منصوص عليها في وثائق أساسية مثل رؤية الإمارات العربية المتحدة للعام 2021، ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ورؤية وزارة التربية والتعليم ورسالتها وقيمها.

إضافة إلى ذلك، يستند سجل مواصفات الطالب الإماراتي إلى الإسهامات التي قدمها أخصائيو من وزارة التربية والتعليم خلال سلسلة ورش العمل المكثفة لوضع المعايير التي عقدت في العام 2014 في مقر وزارة التربية والتعليم في دبي.

وبالفعل، فقد عززت هذه المساهمات القيم الواردة في الوثائق الاماراتية، مما يعكس وحدة في الرؤية بين الأخصائيين التربويين في دولة الامارات العربية المتحدة، وينبغي لسجل مواصفات الطالب الاماراتي توجيه عملية النمو المتكامل للطلاب الاماراتيين عن طريق ترسيخ القيم الأخلاقية والشخصية والاجتماعية (الصدق، الأمانة، النزاهة، المسؤولية الاجتماعية)، ويستعرض سجل مواصفات الطالب الاماراتي السمات التي يتوقع من الطلاب الاماراتيين اكتسابها في نهاية كل من الحلقات التعليمية الأربع في دولة الامارات العربية المتحدة.

الأوزان النسبية حسب المجالات والتواتر التعليمية للمحاور حسب الصفوف، وحسب كل محور في كل صف :-

المجال الصف	المعرفة بمكونات الدراسات	القرائية	المشاركة لمجتمعية	المحور الصف	التربية الوطنية	الاقتصاد
رياض الاطفال 1	74%	13%	13%	رياض الاطفال 1	32%	18%
رياض الاطفال 2	76%	12%	12%	رياض الاطفال 2	28%	20%
الاول	72%	14%	14%	الاول	30%	26%
الثاني	80%	10%	10%	الثاني	30%	23%
الثالث	70%	15%	15%	الثالث	33%	21%
الرابع	80%	10%	10%	الرابع	30%	23%
الخامس	70%	14%	16%	الخامس	35%	23%
السادس	72%	14%	14%	السادس	32%	23%
السابع	68%	21%	11%	السابع	28%	22%
الثامن	64%	23%	13%	الثامن	33%	21%
التاسع	64%	25%	11%	التاسع	34%	23%
العاشر	71%	22%	7%	العاشر	30%	23%

❖ أبرز نتائج التعلم لمادة التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية:-

قامت وزارة التربية والتعليم بوضع معايير تبين نتائج تعلم الطالب أثناء فترة دراسة مادة الدراسات الاجتماعية في جميع مراحل الدراسة، فعلى سبيل المثال، إن معيار التعلم في المرحلة التأسيسية الأولى (K1 - K2) بالنسبة لمحور الاقتصاد يتمثل في اظهار الطالب معرفة بالمبادئ والأنظمة الاقتصادية وكيفية عمل الأسواق ودور الحكومة في تطوير الاقتصاد الوطني والعالمي، في حين أن نتائج التعلم هي كالآتي:-

- يتعرف الطالب المفاهيم والمصطلحات الأساسية لعلم الاقتصاد (الممتلكات الشخصية – الممتلكات العامة).
 - يشارك الطالب في أنشطة تبين دوره في المحافظة على الممتلكات العامة ويحدد الاحتياجات الأساسية للأشخاص.
 - يشارك الطالب في الأنشطة التوعوية المرتبطة بأهمية المحافظة على الممتلكات العامة.
- أما في المراحل الأخرى المتقدمة، فإن نواتج التعلم التي سيكتسبها الطالب من خلال دراسته لمادة الدراسات الاجتماعية فهي قد تكون على الوجه الآتي:-
- يحدد الطالب وسائل كسب المال وإنفاقه وتوفيره.
 - يحلل الأدوار الوظيفية للمؤسسات الحكومية في الدولة.
 - يوضح حقوق ومسؤوليات الفرد كعضو في المجتمع.
 - يوضح علاقة المواطنة الصالحة بالتمسك بالقيم والمبادئ الفاضلة كالصدق والأمانة والنزاهة.
 - يميز القضايا والمجالات المتضمنة حقوق الفرد ومسؤولياته وأدواره لتعزيز الصالح العام كالإبلاغ عن الجرائم.
 - يناقش قيمة المحاسبة الذاتية وكيفية تطبيقها.
 - يشرح العلاقة بين الأموال العامة والنفقات العامة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.